النمو الاقتصادي والفرق بينه وبين بعض المصطلحات

1- مفهوم النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري ، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وانتاجها الصناعي ، وما صاحب من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات ، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها

تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم من النظرية الكلاسيكية ، واستمر لفترة زمنية طويلة دون مراعاة الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك . فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات التي يتم انتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية التي يتكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق اقصى معدلات الارباح التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال .

حيث انه وبالرغم من تعدد وجهات النظر ، اتفقت معظم الآراء على أن " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي، أو الدخل الوطني الاجمالي والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية :

أولا : أن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي يجب ان يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه ، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الاجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني ، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي ، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان ، والا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر ، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي ، باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ماهي في المؤهلات التي يمتلكها ، فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الافراد المقيمين فيها ، إلا انها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال امريكا واستراليا ونيوزيلندا ، كما يؤكد الصين مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 17.5 % من مجموع سكان العالم

ثانيا : يجب ان تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط ، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للاسعار (التضخم) ، فكثير من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير

اقتصادياتها ، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الاسعار ، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات اضافية من السلع والخدمات ، وعليه :

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

فمثلاً إذا زاد دخل الفرد من 100 إلى 120 دولار بمعدل 20% فحتى نعرف هل هذه الزيادة حقيقية أم نقدية فقط لا بد من معرفة معدل التضخم فإذا كان معدل التضخم أكثر من 20% فهذا يعني انخفاض الدخل الحقيقي وليس زيادته.

مثال: إذا كان معدل نمو الدخل القومي النقدي في سنة 2004، 20% ومعدل التضخم في نفس العام 25%، المطلوب/ احسب معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

معدل النمو الحقيقي= 20%-25%=-5%.

- **ثالثا** : يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها ، بمعنى يجب مراعاة ما اذا كان النمو المحقق عابرا ، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي الاجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات ، زاد معها نصيب الفرد منه ، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب / ما أدى اقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة ، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات، فارتفعت مداخيل الافراد ولكن سرعان ماعادت إلى ماكانت عليه .

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خل فترة زمنية ، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا

وابسط تعريف للنمو الاقتصادي هو توسيع قدرة الدولة على انتاج البضائع والخدمات التي يرغب فيها سكانها

ويمكن إعطاء تعريف شامل للنمو الاقتصادي كما يلي : هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي من السلع والخدمات التي يرغب فيها السكان خلال فترة زمنية معينة بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي

الخلاصة/ النمو الاقتصادي يعني:

1. تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
2. أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

3. أن تكون الزيادة على المدى البعيد وليست عابرة.

2- النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :

تختلف التيارات الفكرية الاقتصادية في تحديد مفهوم التنمية، لذلك نجد عشرات من هذه المفاهيم مطروحة في الأدبيات الاقتصادية. وعموما فان هذه المفاهيم تستند بشكل أساسي إلى فهم هؤلاء الاقتصاديين للتخلف، سواء في تفسيره أو أسبابه، بحيث نلاحظ أن الاقتصاديين الذين يكتفون بإبراز المظاهر الوضعية للمشاكل التي تعاني منها البلدان النامية، باعتبارها أسبابا للتخلف أو في تفسير التخلف، ينصب اهتمامهم في فهم التنمية على مؤثرات اقتصادية إحصائية كمستوى الدخل القومي، ومتوسط دخل الفرد، أو التركيز على بعض العوامل التي يعتبرونها تعيق عملية التنمية الاقتصادية. في حين نجد فيما بعد اقتصاديين آخرون تعدى فهمهم للتنمية الجانب الاقتصادي الصرف لينفتح أكثر على الأبعاد الإنسانية والبيئية، فابتدعت مفاهيم جديدة، وصار الحديث عن التنمية البشرية والتنمية المستدامة وغيرها...

تعرف التنمية بأنها : سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو". كما تعرف أيضاً بأنها الانتقال الفعلي من هيكل اقتصادي ذو انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للانتاجية في حدود الموارد المتاحة أي استخدام الطاقات الموجودة في الدولة استخداما أمثل عن طريق احداث تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية ، السلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذر الفقر المطلق في مجتمع ما .

هذا المفهوم يعني أن التنمية أعمق من النمو فهي بالضرورة يتضمن محصلة التغيرات العميقة التي تمس البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... أي مستقبل التطور الاجتماعي. ومنه يمكن القول أن التنمية هي النقلة النوعية من اقتصاد يتسم بالتخلف والحرمان إلى اقتصاد يتسم باالكفاية والتحسن والتطور.

من خلال ماسبق نستطيع القول أن النمو الاقتصادي ليس هدفا بحد ذاته وانما هو وسيلة للوصول الى التنمية التي هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى:

- احداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.
- ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي، أو المتبقي بعد تلبية حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.

وبالتالي نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي ، فان النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع ، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير ، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى

مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها. ويمكن توضيح الاختلاف بين النمو والتنمية في الجدول التالي:

جدول2–1: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلي للمجتمع	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لافراده
يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها
يعبر عن تغير كمي فقط أي لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد	يعبر عن تغير كيفي أي الانتقال من حالة إلى حالة افضل، أي تهتم بزيادة متوسط الدخل الفرد الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	تهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وبتنويعه
يتعلق بالجانب الاقتصادي فقط ، ويعتبر جزء من التنمية فهو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتحقيقها	تمس جميع الجوانب حيث انه عملية شاملة
هو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون إن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها	هي مفهوم نمطين ينطوي على احكام لما يجب أن يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء الأفراد، مع ضمان العدالة الاجتماعية والثقافية والسياسية
لايمكن الجزء أو الحكم على تطور الدولة على معدل النمو الاقتصادي	يمكن اعتماد مؤشرات التنمية للحكم على تطور الدولة
النمو ظاهرة تحدث في المدى القصير	التنمية لا تحلل إلا في المدى الطويل، ولايمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية طويلة

كملاحظة يمكن القول أن النمو شرط يسبق التنمية ولكن ليس كل نمو يؤدي إلى تنمية بشكل تلقائي، فلا يمكن التحدث عن زيادة النمو الاقتصادي فقط ، لكن العبرة تكمن في الحد الذي يمكن إن يخدم النمو الاقتصادي أهداف التنمية الاقتصادية؟

من هنا يمكن القول انه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون نمو اقتصادي . إذ يعتبر النمو الاقتصادي شرط أساسي لتحقيق التنمية ولكنه غير كافي. ولهذا ليس بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية دون تحقيق الشرطان الأساسيان لتحول النمو إلى تنمية : التوزيع العادل لثمرات النمو بما يحقق عدالة في التوزيع؛ و تدخل الدولة فبدونها لا يمكن أن يتحول النمو إلى تنمية.

3- **النمو والتوسع الاقتصادي:** هو الزيادة الظرفية للإنتاج وبالتالي نستطيع القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي.

4- **النمو والتطور الاقتصادي:** التطور يعني الانتقال من وضع إلى وضع، أو من صورة إلى صورة، أو من نظام إلى نظام . ويكمن خلف هذا المفهوم عوامل ثلاث رئيسية تكون الخلفية الفكرية لمفهوم التطور من جانب عنصر الزمان، ثم من جانب عنصر التتابع، ثم من جانب عنصر ثالث عنصر الاستغلال الهيكلي لكل تلك المراحل المتتابعة. فالتطور اذا يدل على التغيير والحركة ، وغالبا ما يستعمل للدلالة على الحالة الاقتصادية لبلد ما أو لقطاع ما . فنقول مثلا التطور الاقتصادي أو التطور الصناعي لبلد ما خلال فترة معينة ، وهو ليس مرادفا للنمو ، إذ أنه يمكن ان يكون هناك تطور في المجال الصناعي بوتيرة اخفض من تزايد السكان ، فهنا لا يوجد نمو ،كما أنه ليس مرادفا للتنمية إذ انه يمكن أن يكون هناك تطور اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتغيرات هيكلية وذهنية تضمن استمرارية وانتظام هذا التطور (أي انه لاتوجد تنمية) .

5- **النمو الاقتصادي و التقدم الاقتصادي:** إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالفترة السابقة. أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة-بين فترة وأخرى- لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي و متوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان. ويعرّف التقدم الاقتصادي بأنه " نمو الموارد

المتاحة بنسبة تفوق نمو السكان" . ويعبر التقدم الاقتصادي عن " مجموع التحسنات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي المرافقة للنمو". ومن هنا فان التقدم كمصطلح يأتي كمرحلة أخيرة ونهائية بعد حدوث التنمية والتنمية الشاملة[1].

يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويًا لمعدل نمو السكان. بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي.